

تأثير الاستقرار السياسي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

## Impact of Political stability on Foreign Direct Investment in Algeria An Empirical Study Using The ARDL Approach

سي جيلالي هاشمي<sup>1</sup>، مختاري فيصل<sup>2</sup>

Si DJILALI Hachemi<sup>1</sup>, Mokhtari Faycal<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة مصطفى اسطنبولي - معسكر، siDjillalieco@hotmail.fr

<sup>2</sup> جامعة مصطفى اسطنبولي - معسكر، mokhtarifaycal@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/ 30

تاريخ القبول: 2022/06/ 18

تاريخ الاستلام: 2022/04/ 07

### ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة بين 1996-2020 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) المقترح من قبل (Pesaran and al 2001)، توصلت نتائج الدراسة إلى أن لمؤشر الاستقرار السياسي وسيادة القانون واستقرار الحكومة تأثير ايجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على المدى الطويل، كما تبين أن لمؤشر الفساد تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

كلمات مفتاحية: الاستقرار السياسي، سيادة القانون، الاستثمار الأجنبي المباشر، الجزائر، ARDL.

تصنيفات JEL : F21,C20,O17

### Abstract:

This paper aims to examine the impact of political stability on foreign direct investment FDI flows in Algeria for the period between 1996-2020 using the Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) proposed by Pesaran and al (2001).the results of the study found that the index of political stability, rule of law and government stability has a positive impact on FDI flows in Algeria in the long term, as it was found that the corruption index has a negative impact on foreign direct investment in Algeria.

**Keywords:** political stability, rule of law, foreign direct investment, Algeria, ARDL.

**JEL Classification Codes:** F21, C20, O17.

المؤلف المرسل: سي جيلالي هاشمي ، الإيميل: siDjillalieco@hotmail.fr

1. مقدمة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر الرئيسية لاقتصاد أي بلد. حيث تسعى الدول جاهدت إلى جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تعزيز مسار النمو والتنمية. مما يؤدي إلى تحسين الاقتصاد ونقل التكنولوجيا وتحويل العملة الأجنبية للبلد المضيف وتوفير فرص العمل، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال توفير بيئة مواتية للاستثمار، حيث يشكل الاستقرار السياسي عاملا في غاية الأهمية لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، والجزائر إحدى الدول الإفريقية والعربية التي تعاني من انخفاض في مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة الظروف السياسية التي مرت بها البلد خلال التسعينات، هذا وتحتاج الجزائر شأنها شأن الدول الأخرى المصدرة للنفط في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعا لزيادة فرص العمل، وهو أمر مهم نظرا لغلبة الشباب على وضعها الديموغرافي، ويشير التراجع الهيكلي في إيرادات الهيدروكربونات أيضا إلى أن المستويات الحالية للإنفاق العام غير مستدامة، فضلا عن ضرورة استكمال السياسات الرامية إلى توليد إيرادات إضافية للمالية العامة للدولة بتدابير أخرى لتحسين كفاءة الإنفاق العام وتحقيق العدل والإنصاف في هذا الإنفاق، وسيعتمد نجاح الإصلاح الهيكلي على قدرة الجزائر على استعادة استقرار الاقتصاد الكلي ووضع سياسات حاسمة لمساندة تنمية القطاع الخاص وتطويره (Bank, 2021). وعلى ضوء ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية: كيف يؤثر الاستقرار السياسي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة، تقدم الورقة البحثية لمحة موجزة عن بعض الأدبيات والدراسات السابقة في الموضوع، بالإضافة إلى دراسة أثر الاستقرار السياسي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال عرض الوضع السياسي في الجزائر، وتأثيره على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لتختتم الورقة بدراسة قياسية حول تأثير الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستخدام نموذج ARDL وتكمن أهمية هذا البحث في أنه أحد الموضوعات الأكاديمية الهامة الذي يولي لها صانعي القرار السياسي والاقتصادي والمهتمين بقضايا النمو والتنمية أهمية كبيرة، كون أن الاستقرار السياسي من العوامل الرئيسية في توفير بيئة مواتية للاستثمار وعامل رئيسي لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا تسعى هذه الورقة البحثية إلى إبراز تأثير الاستقرار السياسي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

2. عرض موجز عن بعض الأدبيات والدراسات السابقة:

ما يفكر فيه المستثمرون غالبا قبل اتخاذ قرار الاستثمار هو الوضع السياسي للبلد، حيث تتمثل المخاطر التي يواجهها المستثمرون في البلدان التي تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي هي التغييرات التنظيمية، والتزاعات القانونية وما إلى ذلك وفيما يلي يمكننا عرض موجز عن الأدبيات والدراسات السابقة التي تطرقت إلى العلاقة التي تربط بين الوضع السياسي في البلد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ناقش (Najaf & Najaf, 2006) الدور الحيوي للاستقرار السياسي والعلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والاستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام بيانات من الفترة 1991 إلى غاية 2011، وقد بينت نتائج الدراسة أن للمتغيرات الاقتصادية الكلية (معدل نمو الواردات وميزان المدفوعات والتصدير والنتائج المحلي الإجمالي) له تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان وأن التضخم له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أثبتت النتائج أن الاستقرار السياسي عامل مهم جدا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان.

وتبحث ورقة لـ (Kim, 2010) في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي، وأوضحت نتائج الدراسة أن البلدان المضيئة التي تتمتع بحقوق سياسية لديها تدفقات كبيرة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن البلدان ذات المستوى العالي من الفساد الحكومي والمستوى المنخفض من الديمقراطية لديها تدفقات كبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتوافق النتائج مع الحجة القائلة بأن العوامل السياسية مهمة للغاية في تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي دراسة لـ (Gani & Al-Abri, 2013) يؤكد على أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى خلق مخاوف وعدم يقين مما يزيد من مخاطر الاستثمار ومن المحتمل أن تؤدي هذه المخاطر إلى تثبيط الاستثمار في بلدان مجلس التعاون الخليجي، كما يؤدي عدم الاستقرار السياسي أيضا إلى إعاقة النمو الاقتصادي من خلال تحويل الموارد المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية التي من شأنها دفع النمو إلى مجالات أخرى تتعلق بأنشطة تعزيز الأمن، وبينت نتائج الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي يقوض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك النمو الاقتصادي وأن بيئة الأعمال مهمة للغاية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي.

قام (Rashid, Looi, & Wong, 2017) بتحليل الاستقرار السياسي جنبا إلى جنب مع المحددات الأخرى التي تمت دراستها بشكل شائع في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، لعينة تشمل 15 دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال الفترة بين 2000 - 2013، توصلوا إلى أن الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري والاستقرار السياسي لها تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بينما تبين أن لمعدل التضخم تأثير سلبي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة في البلدان المختارة، وكان الاستقرار السياسي هو المتغير الأكثر تأثيرا في ظل وجود مؤشرات أخرى، ويظهر أن الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح والاستقرار السياسي لها علاقة مهمة وطويلة الأجل مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، وأوصت الدراسة أنه من أجل زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يجب أن يركز أصحاب القرار السياسي والاقتصادي على بناء صورة البلد، من خلال ضمان بيئة اقتصادية وسياسية مستقرة، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

هدفت دراسة (Sabir & Khan, 2018) إلى تحليل تأثير الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الآسيوية، وقد تم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات بانل ونموذج GMM لعينة تتكون من 18 دولة في جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ للفترة بين 1981 - 2015، تظهر النتائج أن الاستقرار السياسي يؤثر بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر، ووجد أن للتضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والاستقرار السياسي تأثيرات أكبر على الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وتخلص الورقة البحثية إلى أنه يتعين على الدول الآسيوية تحسين مؤشر الاقتصاد الكلي إلى جانب الاستقرار السياسي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المنطقة.

تستعرض الورقة البحثية لـ (Zanginaa, Hassanb, & Harunc, 2019) الأدبيات التجريبية الحديثة حول العلاقة بين الاستقرار السياسي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة من 2000 إلى غاية 2017، كشفت نتائج التحقيقات التجريبية عن علاقة إيجابية مهمة بين الاستقرار السياسي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وخلصت نتائج البحث بضرورة تعزيز الاستقرار السياسي كعامل مهم في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم النمو الاقتصادي والتنمية.

وفي دراسة لـ (Groznykh, Mariev, Plotnikov, & Fominykh, 2020) مخصصة لتقييم وفحص الاستقرار السياسي كمحدد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مختلف البلدان، حيث كان الهدف الأساسي من البحث هو تقدير تأثير مختلف مؤشرات الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة تتكون من 66 دولة مستوردة للاستثمار الأجنبي المباشر و 98 دولة مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، للفترة بين 2001-2018، وتستخدم الدراسة افتراض أن تأثير الاستقرار السياسي قد يكون مختلفا بين البلدان المتقدمة والنامية، نظرا لأن الاقتصادات المتقدمة تتمتع باستقرار سياسي أعلى، وهذا في تميل إلى جذب كميات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالاقتصادات النامية، أظهرت النتائج أن مؤشر الاستقرار السياسي له أثر إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومع ذلك، فإن النتائج ليست ثابتة بالنسبة لجميع البلدان لذلك، إذا كانت الدولة المتقدمة مستوردة للاستثمار، فإن مؤشر الاستقرار السياسي يصبح مهم وله تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي الوقت نفسه إذا كان المستورد دولة نامية، يصبح الاستقرار السياسي عاملا هاما. وبالمثل فإذا كان مصدرا للاستثمار الأجنبي المباشر هو اقتصاد نام، فإن محددات الاستقرار السياسي تكون غير مهمة.

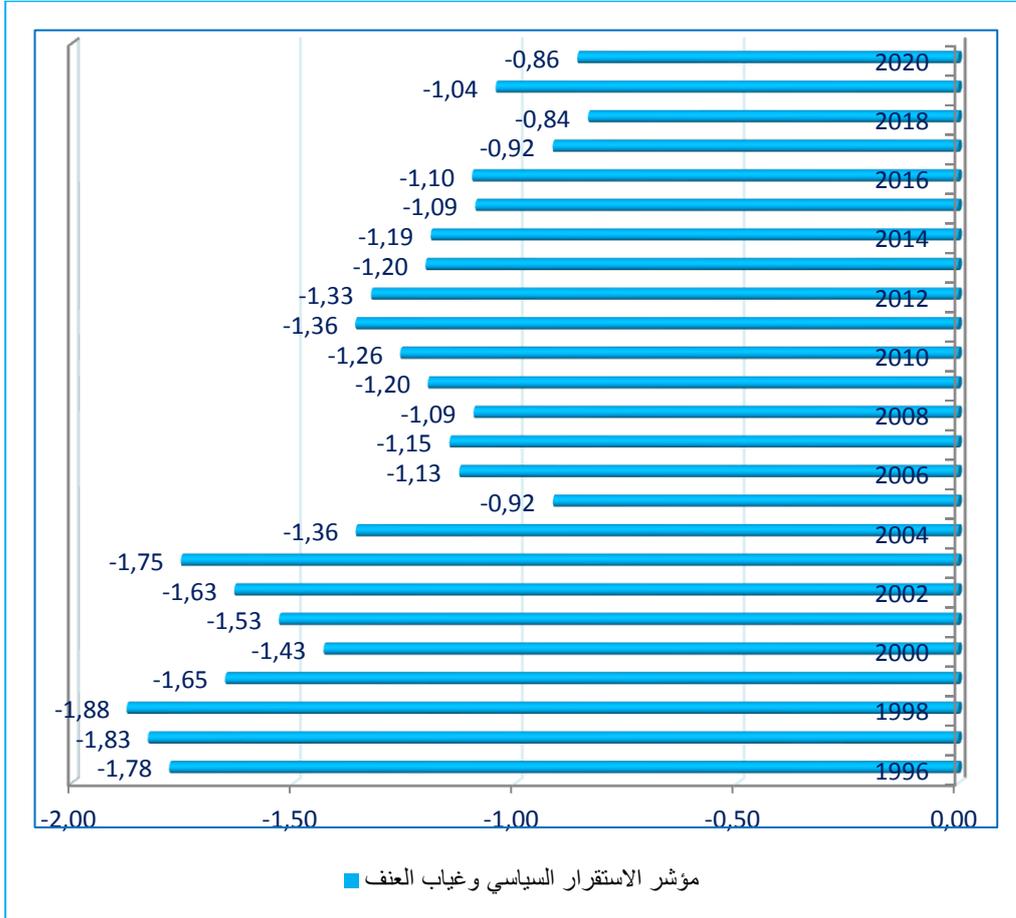
كان الغرض من دراسة لـ (Tjandra, 2021) إيجاد محدد للاستقرار السياسي في إندونيسيا والذي سيكون مفيدا للمستثمرين والشركات المتعددة الجنسيات ، وللحكومة في الحفاظ على الاستقرار السياسي، وقد تم أخذ البيانات من يناير 2015 إلى غاية ديسمبر 2019 ، خلصت الدراسة إلى أن سيادة القانون والسيطرة على الفساد بالإضافة إلى أسعار النفط لها تأثير كبير على الاستقرار السياسي في إندونيسيا ، في حين أن معدل التضخم ليس له تأثير كبير على الاستقرار السياسي في إندونيسيا، كما أوصت الدراسة على ضرورة السيطرة على الفساد وسيادة القانون لأجل تحقيق الاستقرار السياسي ودعم الاستثمار الأجنبي في إندونيسيا.

3. أثر الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1.3 تقييم الوضع السياسي في الجزائر:

الجزائر دولة مهمة في شمال إفريقيا فهي دولة كبيرة ، تبلغ مساحتها أكثر من 2381000 كيلومتر مربع ، ويسكنها حوالي 42 مليون نسمة ، لديها احتياطيات كبيرة من النفط والغاز ولها موقع جيوسراتيجي ، على بعد بضعة كيلومترات من السواحل الجنوبية لأوروبا، وقد استحوذ هذا البلد على اهتمام العالم في مناسبات عديدة في التاريخ الحديث (Tiliouine, Cummins, & Davern, 2006, p. 3)، ولدراسة الوضع السياسي في الجزائر لا بد أن نستعرض تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر الصادر عن البنك الدولي للفترة الممتدة بين 1996 إلى غاية 2020.

الشكل 01: تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر للفترة بين 1996-2020



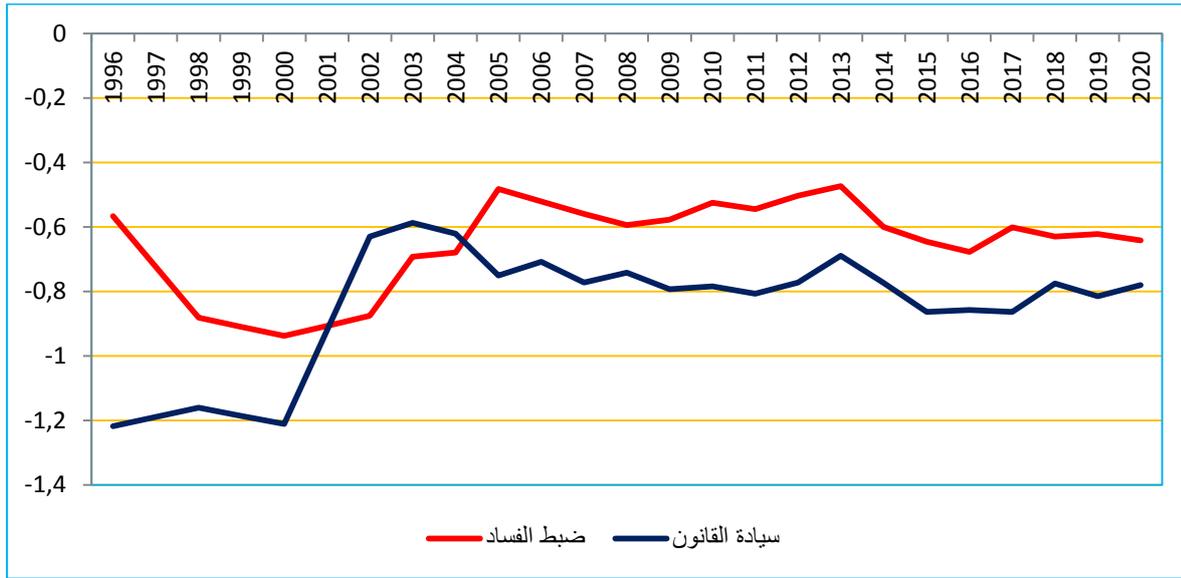
المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية

يقوم البنك الدولي بتقييم كل مؤشر للحوكمة من -2.5 (الأداء السيئ) إلى +2.5 (الأداء الجيد)، وبما أن هذه الورقة البحثية تركز على تحليل أثر الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فان كانت القيم ايجابية فهذا يدل على أداء جيد، أما إذا كانت القيم سالبة فهذا يدل على أن إدارة الحكم سيئة ، وبين الشكل رقم 01 أن لمؤشر

الاستقرار السياسي وغياب العنف قيم سالبة وهذا ما يعكس ضعف وهشاشة المؤسسات السياسية القائمة في البلد نظرا للحقبة التي مرت بها الجزائر والتي اتسمت بالعنف والاضطرابات الاجتماعية والعشرية السوداء (Tiliouine, Cummins, & Davern, 2006, p. 5) من الواضح أن الحرب الأهلية - التي بلغت ذروتها بين عامي 1994 و 1997 وخلفت ما بين 100 ألف و 200 ألف قتيل جزائري حيث كان للحرب الأهلية بعد اقتصادي وتأثير كبير على الوضع الاقتصادي في الجزائر، فقد تسببت الحرب الأهلية في حدوث بعض التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري، وأدى العنف ضد مؤسسات الدولة، إلى حلها وسمح لأصحاب المصالح الاستيلاء على المشاريع الاستثمارية . وعلى الرغم من التغييرات في العديد من مجالات الاقتصاد الجزائري ، إلا أن إحدى سماته ظلت دون تغيير وظل اقتصادا ريعيا ، يعتمد على عائدات النفط والغاز، ولا يزال اعتبار شركة الطاقة العملاقة سوناطراك العمود الفقري للاقتصاد ومصدرا رئيسيا للاختلاس. (Werenfels, 2007, p. 48)

بالإضافة إلى ذلك فقد كان لمؤشر سيادة القانون وضبط الفساد في الجزائر مستوى سيئ للغاية خاصة خلال فترة التسعينات والحرب الأهلية الطويلة بين عامي 1992 و 2000 ، حيث لا تزال قضايا الفساد المتفشية في قطاع الأعمال والقطاع العام وفي قطاع الطاقة سائدة إلى حد اليوم، وفقا لمؤشر مدركات الفساد لعام 2020 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ، بأن الجزائر احتلت المرتبة 104 عالميا من أصل 180 دولة بمعدل 36 نقطة من أصل 100 وفيما يلي يمكننا استعراض تطور مؤشر سيادة القانون وضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1996 إلى غاية سنة 2020:

الشكل 02: تطور مؤشر سيادة القانون وضبط الفساد في الجزائر للفترة بين 1996- 2020



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية

يتضح من خلال الشكل رقم: 02 أن مؤشر سيادة القانون ومؤشر الفساد له قيم سالبة خلال طول فترة الدراسة وهذا ما يعكس الأداء السيئ لإدارة الحكم في الجزائر، على الرغم من الجهود المبذولة من قبل صناعات القرار السياسي في البلد من أجل سيادة القانون ومكافحة الفساد حيث أشار تقرير التنافسية في العالم العربي لعام 2013 أن القضاء يتصدى للعديد من الفضائح المرتبطة بشكل رئيسي بقطاع الطاقة ومشاريع البنية التحتية الكبيرة ، ويوصي التقرير بضرورة تعزيز الإطار المؤسسي الضعيف نسبيا (المرتبة 141 من 144)، كما ينبغي للحكومة أن تواصل جهودها لتحسين قدرة الجزائر على الابتكار وتسهيل بناء المعرفة والبنية التحتية والإطار القانوني الذي يفضي إلى استيعاب واستخدام التقنيات الجديدة وتحسين تطور الأعمال، حيث تمتك الجزائر سوق كبير وقدرات بشرية تمكنها من الوصول إلى الموارد التي توفر قاعدة صلبة لتطوير قطاع خاص، ولن يساهم النشاط الاقتصادي الخاص في خلق فرص عمل مستدامة فحسب بل سيحرر أيضا موارد

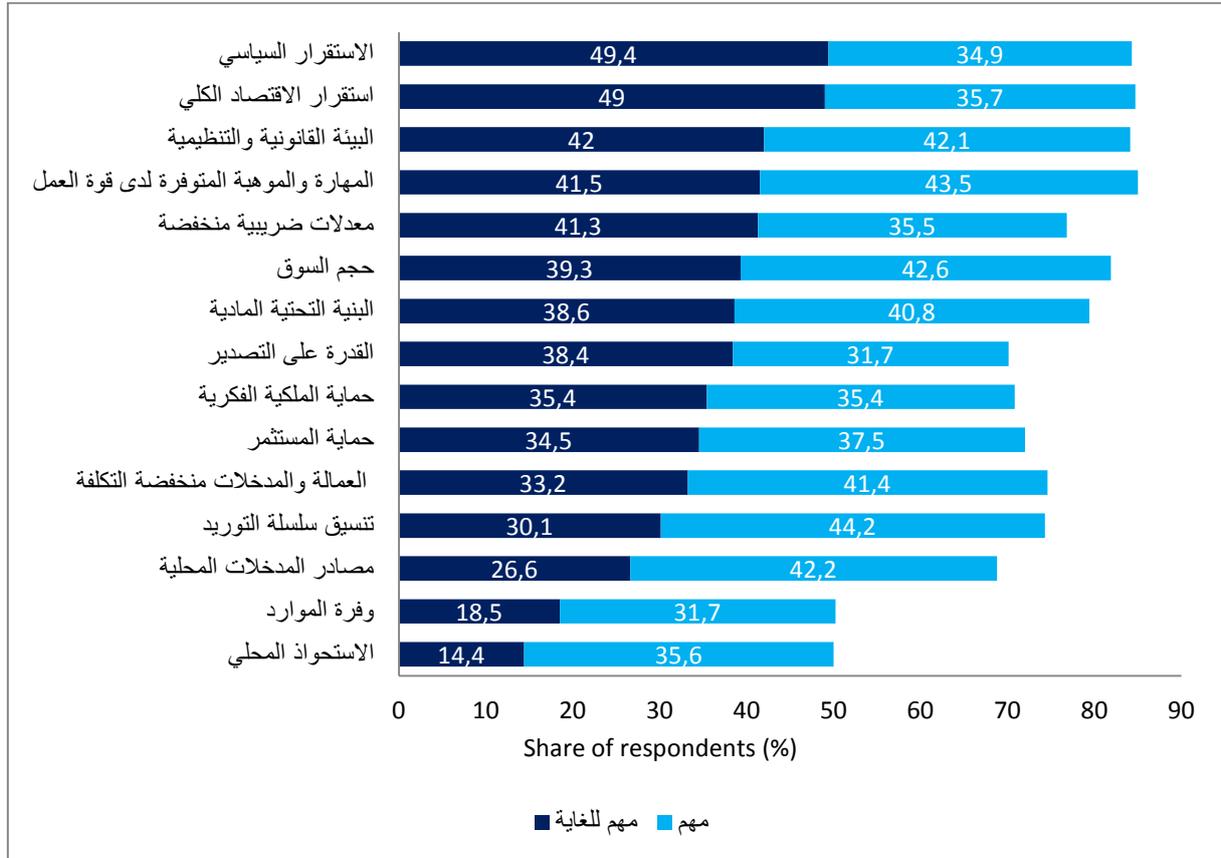
حكومية ثمينة يمكن إعادة توجيهها لتعزيز متطلبات القدرة التنافسية الأساسية ، مثل البنية التحتية والمؤسسات الحيوية ، مع تكثيف الجهود في معززات الكفاءة ، مثل التعليم العالي و الاستعداد التكنولوجي. (Drzeniek-Hanouz & Dusek, 2013, p. 4)

وفي هذا الشأن فقد عملت الجزائر على تطوير الإطار المؤسسي و التشريعي للبلد، وهي الإستراتيجية التي تسعى من خلالها السلطات الجزائرية إلى تعزيز كفاءة المؤسسات و تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية للبلد، من خلال الحد من تعدد التشريعات التي تحكم الاستثمار بغية تحقيق الشفافية والوضوح للمستثمرين الأجانب وقد تجلّى ذلك من خلال مراجعات متعددة لجميع القوانين والقرارات والإجراءات المتعلقة بقطاع الاستثمار منذ عام 2001، ويعكس هذا الاتجاه اهتمام الحكومة بتعزيز وتطوير بيئة الاستثمار من خلال اعتماد قوانين جديدة وإضافة حوافز للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، وبالتالي فإن تطوير كل من الأطر التشريعية والمؤسسية هو واحد من أهم السياسات التي اعتمدها الجزائر من أجل تهيئة مناخ الأعمال ، ويمكن حتى اعتبارها المنصة التي تنفذ منها سياسات الجذب الأخرى. (Freedom.House, 2013, p. 1)

### 2.3 أثر الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تظهر دراسة أجراها البنك الدولي سنة 2020 مدى أهمية البيئة السياسية والاقتصادية والتنظيمية في قرارات الاستثمار في البلد المستضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تبين نتائج الدراسة الاستقصائية أن الاستقرار السياسي إلى جانب استقرار الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى البيئة القانونية والتنظيمية هي من بين العوامل الرئيسة التي يولي لها المستثمرين أهمية بالغة من أجل قرار الاستثمار والشكل الموالي يبرز نتائج هذه الدراسة:

الشكل 03: أهمية الاستقرار السياسي في جذب المستثمرين الأجانب

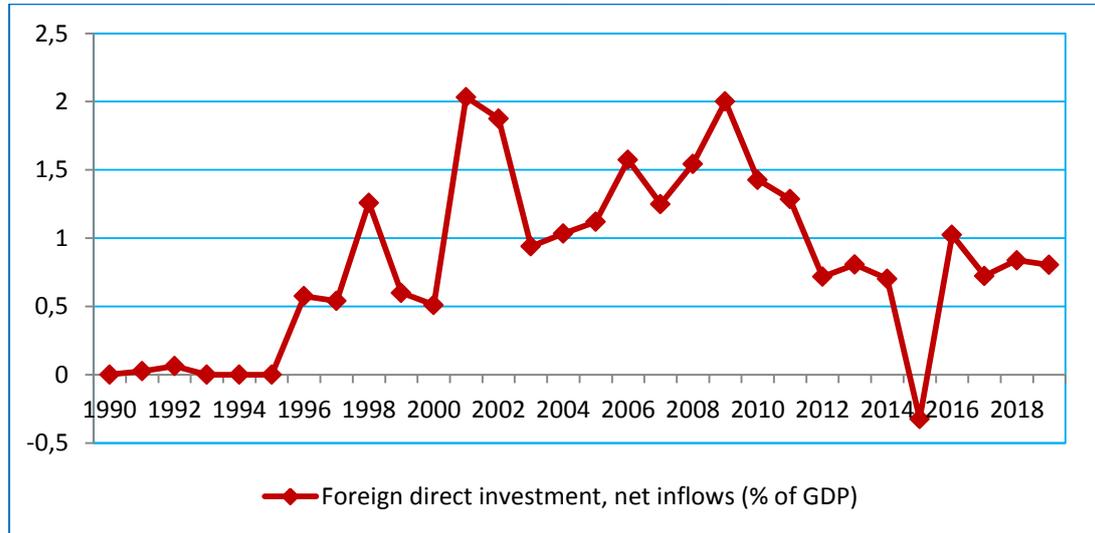


المصدر: البنك الدولي، تقرير التنافسية العالمي للاستثمار 2020/2019

ويظهر من خلال الشكل رقم 03 أن عامل الاستقرار السياسي لها أهمية بالغة في جلب الاستثمار، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى والمتمثلة في البيئة القانونية والتنظيمية بالإضافة إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي التي لها تأثير في تدفق رؤوس الأموال للبلد المضيف (World.Bank, 2017, p. 1) كما تؤثر الأوضاع المؤسسية والتنظيمية بصورة واضحة على مناخ الاستثمار لاسيما القوانين والتشريعات ومدى تطبيقها وضمن استثماريتها وثباتها واتساقها مع القوانين التجارية الدولية. (م ع ض ا، 2017، صفحة 2)

وقد أعرب كل من (Haksoon (2010) و (Lorenzo (2016) عن أن البلدان ذات التدفق العالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتمتع باستقرار سياسي. (Bayat, Aytaç, & Taşar, 2018, p. 3) وبالنظر للوضع السياسي والاقتصادي في الجزائر نجد أن قطاع النفط والغاز الطبيعي يهيمن بدرجة كبيرة على الاقتصاد الجزائري بحيث يمثل 95% من الصادرات ونحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي كان أداء النمو متقلبا على مدى العقود الماضية نظرا لتقلبات أسعار النفط، في حين حققت الجزائر أداء جيدا نسبيا في النصف الثاني من التسعينات، حيث حققت استقرارا اقتصاديا وسياسيا ناجحا، أعقبه انتعاش في معدلات النمو الاقتصادي، لذلك ستكون هناك حاجة ماسة إلى تحسين مناخ الاستثمار لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية التي تشتد الحاجة إليها خارج قطاع النفط والغاز (WORLD.BANK, 2003, p. 1)، وفي ما يلي نستعرض تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2019.

الشكل 04: الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من GDP) بالجزائر



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

كما هو واضح في الشكل البياني أعلاه أن الجزائر سجلت تقلبات في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2019، حيث كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قبل عام 1999 ضعيفة للغاية ولا سيما في فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق وفترة العشرية السوداء كان لها تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبعد عام 1999، عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة ولكنها بشكل عام ليست كافية. (Chine, Djeddi, & Haidouchi, 2017, p. 121)

وفقا للبنك الدولي لعام 2019 فقد تحسن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر بشكل ملحوظ في عام 2000، خاصة بعد إنهاء الحرب الأهلية واعتماد سياسات أكثر تحمرا، ونتيجة لذلك فقد قفز مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لأقل من 0.5% عام 1995 إلى 2% كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي عام 2001. كما تم الوصول إلى النسبة المئوية القصوى في عام 2009 ثم بدأت في الانخفاض على الرغم من الموارد الطبيعية المتاحة والموقع الجغرافي للجزائر إلا أنها لا تزال تسجل مستويات متدنية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بسبب عدم وجود تنوع في

## سي حيلالي هاشمي، مختاري فيصل

مجال الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتقتصر النسبة الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على مجال البترول، الصناعات ومجال استخراج الموارد الطبيعية.(Mohammed A, 2020, p. 227)

ومما لا شك فيه أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الغير النفطية لا يزال يمثل التحدي الحقيقي للجزائر، بحيث تحتاج الجزائر إلى رؤوس أموال خارجية لتحقيق أهداف نموها مثل تحسين حساب ميزان المدفوعات وخاصة الحساب الجاري بغرض توفير المعرفة والمهارات الإدارية بما يضمن الكفاءة التنظيمية والوصول إلى الأسواق الخارجية. (Sissani & Belkacem, 2014, p. 137)

### 4. الدراسة القياسية لتأثير الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

نحاول من خلال هذه الدراسة معرفة تأثير الاستقرار السياسي على دفع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك باستخدام طرق وأساليب القياس الاقتصادي، حيث سنقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية من خلال الاعتماد على اختبار كل من Augmented Dickey-Fuller، Phillips-Perron.

### 1.4 متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول الآتي متغيرات الدراسة وفترة الدراسة والرمز المعبر عنه، وتبيان مصدر البيانات لكل متغير

### جدول 01 : المتغيرات المستخدمة في الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	مصدر البيانات	فترة الدراسة
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة ( GDP % )	World Bank	1996 – 2020
PST	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف	The Worldwide Governance Indicators	
COR	مؤشر ضبط الفساد	(ICRG) PRS Group	
RL	مؤشر سيادة القانون	World Bank	
GOVS	مؤشر الاستقرار الحكومي		
SE	مؤشر الظروف الاقتصادية والاجتماعية		
UMP	معدل البطالة		

المصدر: من إعداد الباحثين

### 2.4 التعريف بمتغيرات الدراسة:

الاستثمار الأجنبي المباشر ، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)(FDI): ويمثل المتغير التابع باعتباره مؤشر لقياس صافي التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وقد استخدم هذا المؤشر في جل الأدبيات والدراسات الاقتصادية ذات الاهتمام الواسع بقياس تأثير الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث يتردد المستثمرون الأجانب في بدء أي مشروع ما لم يكونوا واثقين من وجود بيئة مواتية لتشجيع الاستثمار

مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PST): ويقاس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف بدوافع سياسية والإرهاب وهو مؤشر مركب يحوي على المتغيرات الشائعة في قياس عدم الاستقرار السياسي والمتمثلة في: التهديدات الإرهابية والعنف السياسي، التوترات العرقية، النزاعات المسلحة، الاضطرابات الاجتماعية، الانقلابات العسكرية، الطائفية في النطاق السياسي، التعديلات الدستورية

مؤشر ضبط الفساد(COR) : يقاس هذا المؤشر مدى ممارسة السلطة العامة في تحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك الأشكال الصغيرة والكبيرة للفساد، فضلا عن "الاستيلاء" للدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة فهو يفسر فعالية المبادرات في مكافحة الفساد والفساد في النظام السياسي في البلد (Kaufmann, Kraay, & Mastruzzi, 2011)

مؤشر سيادة القانون (RL): يقيس مؤشر سيادة القانون مدى ثقة العملاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، لا سيما فيما يتعلق بنوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية، الشرطة، المحاكم، فضلا عن احتمال وقوع الجريمة والعنف، كما يفسر أيضا مدى التأثير في السوق السوداء ومدى تطبيق العقود الخاصة وكفاءة النظام القضائي واستقلالته بالإضافة إلى مدى فعالية السياسات الرامية إلى حماية الأفراد (Mtiraoui & Lassoued, 2014)

حيث يقوم البنك الدولي بتقييم كل مؤشر للحكومة من -2.5 (الأداء السيئ) إلى +2.5 (الأداء الجيد)، وبما أن هذه الورقة البحثية تركز على تحليل أثر الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فإن كانت القيم ايجابية فهذا يدل على أداء جيد، أما إذا كانت القيم سالبة فهذا يدل على أداء سيئ، حيث تجرى هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2020

مؤشر الاستقرار الحكومي (GOVS): يقيس قدرة الحكومة على تنفيذ البرامج المعلن عنها وقدرتها على الاستمرار في الحكم ويتم التقييم على أساس 12 نقطة، حيث تعادل الدرجة 12 مخاطر منخفضة جدا أما العلامة صفر تمثل مخاطر عالية جدًا.

مؤشر الظروف الاقتصادية والاجتماعية (SE): يقيس مؤشر الظروف الاجتماعية والاقتصادية الرضا الشعبي من خلال السياسات الاقتصادية المقترحة التي تتبعها الحكومة، ويتم التقييم على أساس 12 نقطة، حيث تعادل الدرجة 12 مخاطر منخفضة جدا أما العلامة صفر تمثل مخاطر عالية جدًا. (International Country Risk Guide)

معدل البطالة (UMP): وهو يقيس درجة تحكم الحكومة في إدارة الاقتصاد من خلال سياسات الاقتصاد الكلي، حيث أن ارتفاع حجم البطالة خاصة في أوساط الشباب له انعكاس على الوضع السياسي في البلد.

#### 3.4 عرض النموذج:

الصيغة الرياضية للنموذج: وفقا لتقديرات النموذج واعتمادا على معطيات 9 EViews تكون الصياغة الرياضية كالآتي:

$$FDI_t = \alpha_i + \beta_1 PST_t + \beta_2 COR_t + \beta_3 RL_t + \beta_4 GOVS_t + \beta_5 SE_t + \beta_6 UMP_t + \varepsilon_t$$

#### 4.4 اختبار جذر الوحدة: Unit Root Test

من أجل تحديد منهجية القياس الاقتصادي يتطلب ذلك دراسة استقرارية السلاسل الزمنية من خلال الاعتماد على اختبار كل من Augmented Dickey-Fuller، Phillips-Perron لتكون النتائج وفق الجدول التالي:

الجدول 02: نتائج اختبارات ADF، Phillips-Perron لاستقرارية متغيرات الدراسة

Variable (s)	Augmented Dickey-Fuller Test			Phillips-Perron Test		
	Level (s)	1 <sup>st</sup> diff	Integration	Level (s)	1 <sup>st</sup> diff	Integration
FDI	-1.2159	-6.5244	I(1)	-1.1075	-11.1956	I(1)
PST	-1.4233	-4.2147	I(1)	-2.8257	-4.1882	I(1)
COR	-0.1297	-4.1317	I(1)	-0.2167	-4.1281	I(1)
RL	-1.0729	-2.9745	I(1)	-1.3278	-3.3668	I(1)
GOV.S	-0.6114	-4.6730	I(1)	-0.6127	-4.6835	I(1)
SE	0.5650	-5.1127	I(1)	-0.3202	-5.0859	I(1)
UMP	-2.2048	-1.9502	I(0)	-1.9415	-3.7521	I(0)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج 9 Eviews

ملاحظة: تمثل القيم الموضحة في الجدول إحصائية (t-Statistic)

يظهر من خلال اختبار استقرار متغيرات الدراسة أنها مستقرة من الدرجة (1) و (0) وبالتالي فإن هذه النتائج تسمح لنا بتطبيق منهجية (ARDL)، ويكتب نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لمتغيرات الدراسة على الشكل التالي:

$$\Delta FDI_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p_1} \beta_i \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=1}^{p_1} \delta_i \Delta PST_{t-i} + \sum_{i=1}^{p_1} \delta_i \Delta COR_{t-i} + \sum_{i=1}^{p_1} \tau_i \Delta RL_{t-i} + \sum_{i=1}^{p_1} \pi_i \Delta GOVS_{t-i} + \sum_{i=1}^{p_1} \vartheta_i \Delta SE_{t-i} + \sum_{i=1}^{p_1} \mu_i \Delta UMP_{t-i} + \varphi_1 FDI_{t-1} + \varphi_2 STP_{t-1} + \varphi_3 COR_{t-1} + \varphi_4 RL_{t-1} + \varphi_5 GOVS_{t-1} + \varphi_6 SE_{t-1} + \varphi_7 UMP_{t-1} + \varepsilon_t$$

5.4 اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:

التكامل المشترك وفقاً لـ (Pesaran, Shin, & Smith, 2001) في نماذج ARDL يركز على اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \varphi_1 = \varphi_2 = \varphi_3 = \varphi_4 = \varphi_5 = \varphi_6 = \varphi_7 = 0 \\ H_1: \varphi_1 \neq \varphi_2 \neq \varphi_3 \neq \varphi_4 \neq \varphi_5 \neq \varphi_6 \neq \varphi_7 \neq 0 \end{cases}$$

يعتمد الاختبار على إحصائية **F-statistics**، والقرار يكون على النحو التالي: إذا كانت قيمة **F-stat** أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت **F-stat** أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر **F** تقع ما بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبل (Pesaran and al (2001)، عندها لا يمكن أن نقرر.

الجدول 03: اختبارات الحدود

ARDL Bounds Test		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.177348	6
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.12	3.23
5%	2.45	3.61
2.5%	2.75	3.99
1%	3.15	4.43

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يوضح الجدول رقم (03) أن قيمة **F-stat** تساوي 7.17 وبالتالي فهي أكبر من الحد العلوي **I1 Bound** للقيمة الحرجة عند مختلف درجات معنوية (1%، 2.5%، 5%، 10%)، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

6.4 تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

اعتمادا على (AIC) **Akaike info criterion** تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (1, 0, 0, 1, 1, 0, 0) هو النموذج الأمثل، وفيما يلي يوضح الجدول التالي أن معامل التحديد المصحح **Adjusted R-squared** بلغ 0.60 ، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة ( مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشر الفساد ومؤشر سيادة القانون ومؤشر استقرار الحكومة بالإضافة إلى مؤشر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومؤشر البطالة) تشرح بنسبة 60 % المتغير التابع والممثل في (الاستثمار الأجنبي المباشر).

جدول 04 : تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: FDI				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 1, 1, 0, 0)				
Sample: 1996 2020				
Included observations: 24				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PST)	0.024955	0.424929	0.058728	0.9540
D(COR)	-0.459477	1.267694	-0.362451	0.7224
D(RL)	4.833203	0.965238	5.007268	0.0002
D(GOVS)	0.158300	0.094196	1.680526	0.1150
D(SE)	-0.124315	0.234599	-0.529903	0.6045
D(UMP)	-0.055132	0.033643	-1.638742	0.1235
CointEq(-1)	-1.118983	0.191148	-5.854022	0.0000
Cointeq = FDI - (0.0223*PST -0.4106*COR + 1.2564*RL + 0.3190*GOVS -0.1111*SE -0.0493*UMP + 0.4726 )				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PST	0.022302	0.380085	0.058676	0.9540
COR	-0.410620	1.148325	-0.357582	0.7260
RL	1.256446	0.555155	2.263237	0.0400
GOVS	0.318972	0.064952	4.910896	0.0002
SE	-0.111096	0.204972	-0.542006	0.5963
UMP	-0.049270	0.030585	-1.610903	0.1295
C	0.472617	1.698386	0.278274	0.7849
R-squared = 0.75		Durbin-Watson stat = 3.07		
Adjusted R-squared = 0.60		Prob(F-statistic) = 0.004		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج 9 Eviews

من خلال الجدول رقم (04) الموضح أعلاه يتبين أن معامل الإرجاع أو بما يسمى معامل تصحيح الخطأ لديه معنوية إحصائية وله إشارة سالبة  $-1.11 = ECM(-1)$ ، فهذه الإشارة السالبة تؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل

#### 5. تحليل النتائج:

يشير اختبار الحدود إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ويظهر تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) الموضح في الجدول 04 إلى التأثير الايجابي للاستقرار السياسي وسيادة القانون واستقرار الحكومة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر على المدى الطويل الأجل.

ويتضح أن الزيادة بنسبة 1% في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف سيزيد من تدفق FDI بنسبة 0.02% ويتفق هذا مع دراسة (Peres, Ameer, & Xu, 2018) ودراسة (Kim, 2010) والذي يؤكد من خلالها أن العوامل السياسية مهمة للغاية في تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويظهر مؤشر الفساد أثر سالب وغير معنوي على التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن الزيادة في مؤشر الفساد بنسبة 1% سيؤدي ذلك إلى انخفاض في تدفق FDI بنسبة 0.41%، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسة التي قام بها كل من (Gangi & Abdulrazak, 2012)

كما تبين أن الزيادة في مؤشر سيادة القانون بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1.25% حيث أن سيادة القانون في الجزائر يمكن أن تثمر على توفير مناخ جيد للاستثمار وجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Ameer, Xu, & Peres, 2016)

كما تبين نتائج الدراسة أن مؤشر استقرار الحكومة عامل مهم في تفسير جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث اتضح وجود أثر موجب ومعنوي لمؤشر استقرار الحكومة حيث أن الزيادة بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.31%، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Busse & Hefeker, 2007)

وأشارت النتائج إلى وجود أثر سالب وغير معنوي لمؤشر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على صافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتشير دراسة (Osabutey & Okoro, 2015) إلى أن المخاطر السياسية لها تأثير كبير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية

كما أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن لمؤشر البطالة تأثير سلبي وغير معنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر، وقد أشارت دراسة (Palát, 2011) إلى أن هناك ارتباط وثيق بين معدل البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر. 6. الاختبارات التشخيصية للنموذج:

#### 1.6 اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء:

نستخدم اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، ونتائج هذا الاختبار موضحة فيمايلي: فرضية العدم (H0): لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

#### جدول 05 : اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.438950	Prob. F(1,5)	0.1312
Obs*R-squared	17.02113	Prob. Chi-Square(1)	0.1733

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

## 2.6 اختبار تجانس التباين Heteroskedasticity Test ARCH:

نستخدم اختبار ARCH و نتائجه موضحة في الجدول أدناه :

### جدول 06 : اختبار ARCH

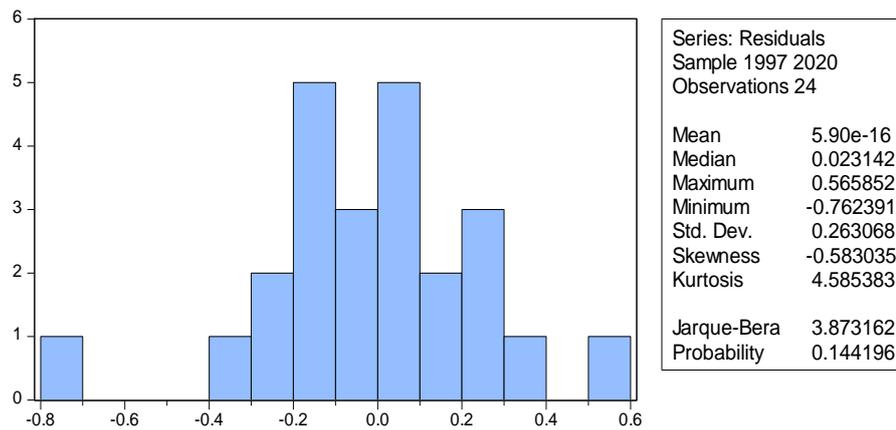
Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.015477	Prob. F(1,18)	0.9022
Obs*R-squared	0.016938	Prob. Chi-Square(1)	0.8965

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج 9 Eviews

يظهر من خلال اختبار ARCH أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على تجانس تباين الأخطاء

## 3.6 اختبار التوزيع الطبيعي Nomality test Jarque-Bera: نتائجه مبينة في الشكل التالي:



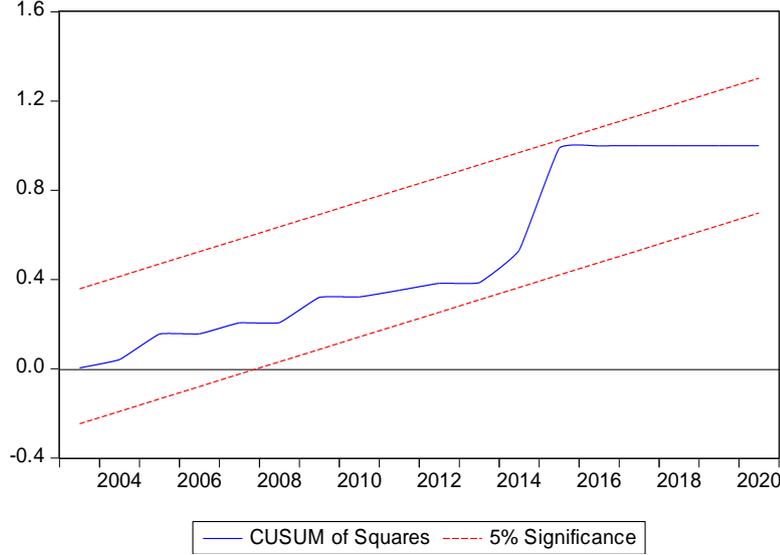
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج 9 Eviews

القيمة الاحتمالية ل (0,1441) Jarque Bera هي أكبر من مستوى معنوية 5%، و بالتالي بواقي تقدير الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

## 4.6 اختبار استقرار النموذج:

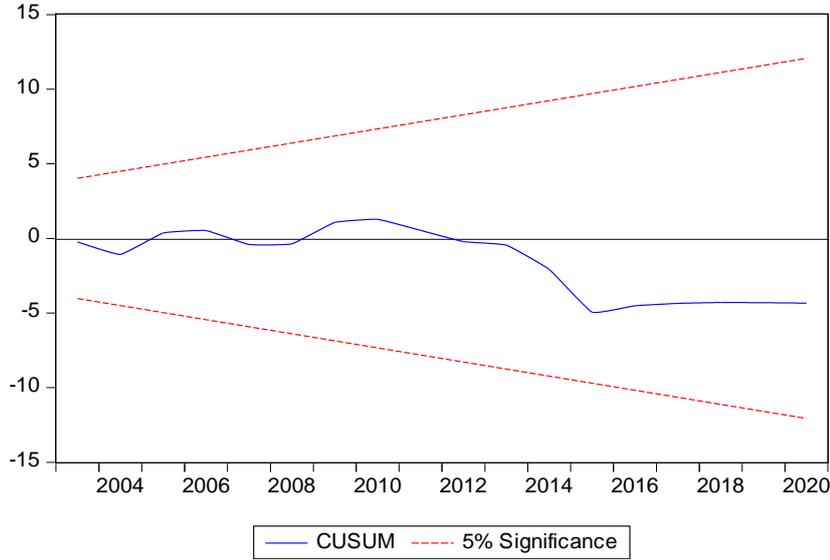
اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الأجلين القصير والطويل سوف تتم من خلال اختبارين تم اقتراحهما من قبل Brown, Durbin, and Evans (1975) هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)، يتحقق الاستقرار الهيكلية المعاملات المقدر صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من اختبار (CUSUM) واختبار (CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية 5%. و من ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود الحرجة عند هذا المستوي.

الشكل 06: اختبار (CUSUM of Squares)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

الشكل 07: اختبار (CUSUM)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يتضح من الشكل 06 أن المعاملات المقدرة للنموذج غير مستقرة هيكلية خلال فترة الدراسة، نظرا لوقوع الرسم البياني لاختبار (CUSUM of Squares) خارج الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، في حين يظهر الشكل 07 أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكلية خلال فترة الدراسة نظرا لوقوع الرسم البياني لاختبار (CUSUM) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

7. خاتمة:

تظهر نتائج الورقة البحثية أن الاستقرار السياسي عامل مهم للغاية لبيئة الأعمال في البلد ، حيث يعزز الاستقرار السياسي جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان، وقد عانت الجزائر خلال فترة التسعينات من عدم الاستقرار السياسي وهذا بدوره أثر سلبا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

واستناداً إلى البيانات المقدمة خلال الفترة من 1996 إلى غاية 2020 ، وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) توصلنا إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشر سيادة القانون ومؤشر استقرار الحكومة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يظهر بأن مؤشر الاستقرار السياسي وسيادة القانون بالإضافة إلى استقرار الحكومة تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث لم تتناقض النتائج المتوصل إليها مع الدراسات السابقة التي تؤكد على أن الجودة المؤسسية هي المحدد الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر، وأن عامل الاستقرار السياسي و الإطار القانوني والتنظيمي وسيادة القانون والحد من الفساد عوامل جد مهمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة تدفقات رأس المال ، حيث يولي المستثمرون الأجانب أهمية كبيرة لهذه العوامل قبل اتخاذ قرار الاستثمار.

إن تحسين بيئة الأعمال يساهم كثيرا المستثمرين في توظيف أموالهم وهذا ما سعت إليه الجزائر من أجل تهيئة المناخ الجيد للاستثمار، ووفقاً لبيانات ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي ، يستغرق بدء نشاط تجاري 25 يوما ، و 451 ساعة كل عام لدفع ضرائب الشركة و 630 يوما و 45 إجراء لإنفاذ العقد، لكن هذا لا يكفي مقارنة بدول توفر إجراءات تنظيمية وتسهيلات من أجل بداية المشروع وحمايته من التعسف.

وعلى الرغم من كل الإصلاحات التي تقوم بها الجزائر لتحسين بيئة الأعمال وتوفير المناخ الملائم للمستثمرين إلا أنها لازالت تحقق مستويات متدنية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتراجع في مستوى الأداء الاقتصادي الكلي، ويرجع ذلك بالأساس إلى الوضع السياسي الذي يكتنفه عدم اليقين بالإضافة إلى البيئة القانونية والتنظيمية التي يخشى منها المستثمرين الأجانب، لذا من الأولويات التي يجب على الجزائر تحقيقها هي توفير بيئة مواتية للاستثمار من أجل الخروج من دوامة التبعية لقطاع النفط والغاز وتحقيق التنوع الاقتصادي.

#### 8. قائمة المراجع:

1. Ameer, W., Xu, H., & Peres, M. (2016). Relationship between Foreign Direct Investment, Institutional Quality and Macroeconomics Variables. *JL Pol'y & Globalization*, 51, 64.
2. Bank, W. (2021). The World Bank in Algeria. <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview#1>.
3. Bayat, T., Aytac, Z., & Taşar, K. İ. (2018). The Macroeconomic Determinants Of Political Stability In Transition Economies After Collapse Of Soviet Union.
4. Busse, M., & Hefeker, C. (2007). Political risk, institutions and foreign direct investment. *European journal of political economy*, 23(2), 397-415.
5. Chine, L., Djeddi, T., & Haidouchi, A. (2017). Foreign direct investment as an instrument to promote entrepreneurship in Algeria: structural analysis using MICMAC method. *Journal of Business and Management Sciences*, 5(4), 120-4.
6. CHINE, L., DJEDDI, T., & HAIDOUCHI, A. (2017). Foreign Direct Investment as an Instrument to Promote Entrepreneurship in Algeria: Structural Analysis Using MICMAC Method. *Journal of Business and Management Sciences*, Vol. 5, No. 4, 120-124.
7. Drzeniek-Hanouz, M., & Dusek, M. (2013). The Arab World Competitiveness Report 2013. The World Economic Forum, Geneva, Switzerland, and The European Bank for Reconstruction and Development. *London, The United Kingdom*.
8. ECO IN U, E. I. (2007). "World Investment Prospects to 2011: Foreign Direct Investment and the Challenge of Political Risk". *Economist Intelligence Unit written with the Columbia Program on International Investment*.
9. Freedom.House. (2013). "Freedom in the World 2013". available online at: <http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world/2013/algeria>.
10. Gangi, Y. A., & Abdulrazak, R. S. (2012). The impact of governance on FDI flows to African countries. *World Journal of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development*, 8(2/3), 162-169.
11. Gani, A., & Al-Abri, A. S. (2013). Indicators of business environment, institutional quality and foreign direct investment in Gulf Cooperation Council (GCC) countries. *International Review of Applied Economics*, 27(4), 515-530.

12. Groznykh, R., Mariev, O., Plotnikov, S., & Fominykh, M. (2020). THE ROLE OF POLITICAL STABILITY IN FOREIGN DIRECT INVESTMENT ATTRACTION: CROSS-COUNTRY ANALYSIS. *Proceedings of CBU in Economics and Business*, 1, 76-83.
13. Joffé, G. (2002). The role of violence within the Algerian economy. *The Journal of North African Studies*, 7(1), 29-52.
14. Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2011). The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues. Hague. *Journal on the Rule of Law*, 3(2), 220-246.
15. Kim, H. (2010). Political stability and foreign direct investment. *International Journal of Economics and Finance*, 2(3), 59-71.
16. Kim, H. (2010). Political stability and foreign direct investment. *International Journal of Economics and Finance*, 2(3), 59-71.
17. Mohammed A, A. (2020). Inward Foreign Direct Investment in Algeria: Determinants, Performance, Challenges in the Last Twenty Years. *International Journal of Innovation and Research in Educational Sciences, Volume 7, Issue 3*, 227-241.
18. Mohammed, K. S., Benhabib, A., Lazrag, M., & Zenagui, S. (2015). The effect of foreign direct investment on Algerian economy. *International Journal of Economy, Commerce and Management, United Kingdom*, 3, PP1471.
19. Mtiraoui, A., & Lassoued, M. (2014). Gouvernance, Capital humain et Croissance économique dans la zone OCDE: Application sur les données de panel dynamique (GMM).
20. Najaf, R., & Najaf, K. (2006). Impact of political stability on the macroeconomic variables and FDI of Pakistan. *World*, 2007(2008), 2009.
21. OECD. (2006). "MENA-OECD Investment programme: investment climate and regulation of international investment in MENA countries". *OECD Publishing, France*.
22. Osabutey, E. L., & Okoro, C. (2015). Political risk and foreign direct investment in Africa: The case of the Nigerian telecommunications industry. *Thunderbird International Business Review*, 57(6), 417-429.
23. Palát, M. (2011). The impact of foreign direct investment on unemployment in Japan. *Acta universitatis agriculturae et silviculturae mendelianae brunensis*, 59(7), 261-266.
24. Peres, M., Ameer, W., & Xu, H. (2018). The impact of institutional quality on foreign direct investment inflows: evidence for developed and developing countries. *Economic Research-Ekonomska Istrazivanja*, 31(1), 626-644.
25. Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of applied econometrics*, 16(3), 289-326.
26. Rashid, M., Looi, X. H., & Wong, S. J. (2017). Political stability and FDI in the most competitive Asia Pacific countries. *Journal of Financial Economic Policy*.
27. Sabir, S., & Khan, A. (2018). Impact of political stability and human capital on foreign direct investment in East Asia & Pacific and south Asian countries. *Asian Journal of Economic Modelling*, 6(3), 245-256.
28. Sissani, M., & Belkacem, P. Z. (2014). The Determinants of Foreign Direct Investments Attractiveness to Host Countries: Case studied Algeria. *European Journal of Business and Management*, 6, 105-110.
29. Tiliouine, H., Cummins, R. A., & Davern, M. (2006). Measuring wellbeing in developing countries: The case of Algeria. *Social Indicators Research*, 75(1), 1-30.
30. Tjandrasa, B. B. (2021). Determinants of Political Stability to Support Foreign Investment in Indonesia. *Petra International Journal of Business Studies*, 4(2), 97-108.
31. Werenfels, I. (2007). *Managing instability in Algeria: elites and political change since 1995*. Routledge.
32. WORLD.BANK. (2003). Algeria-Investment climate assessment, REPORT NO. 27605 AL.
33. World.Bank. (2017). How Developing Countries Can Get the Most Out of Direct Investment. <http://www.worldbank.org/en/topic/competitiveness/publication/global-investment-competitiveness-report>.
34. Zanginaa, S., Hassanb, S., & Harunc, M. (2019). An Analysis of the Literature on Political Stability and Foreign Direct Investment. *International Journal of Innovation, Creativity and Change*, V06, 420-451.

35. م ع ض ا، ا. ا. (2017). مناخ الاستثمار في الدول العربية; مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.